

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 25 مايو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5724)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - نموذج للتجمعات الإقليمية الناجحة والفاعلة

الإمارات اليوم

03 - أبوظبي عاصمة للبيئة العربية

تقارير وتحليلات

04 - مؤتمر جنيف للحوار اليمني.. حسابات الأطراف المشاركة

05 - فرص التوافق بين إيران ومجموعة (1+5) حول القضايا الخلافية

06 - «ذا ناشيونال إنترست»: خمسة قرارات مهمة تحدد مصير القوة العسكرية الأمريكية

شؤون اقتصادية

07 - استبعاد تغيير سقف الإنتاج في «أوبك»

من إصدارات المركز

08 - التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت

من أنشطة المركز

10 - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم محاضرة حول: «التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية: الواقع والتحديات»



نموذج للتجمعات الإقليمية الناجحة والفاعلة

تحل، اليوم الاثنين، الذكرى الرابعة والثلاثون لتأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وقد أثبت بالفعل طوال هذه الفترة أنه من أهم التجمعات الإقليمية الفاعلة في المنطقة والعالم، ليس لأنه استطاع البقاء والصمود في مواجهة التحديات التي واجهته على المستويات كافة فقط، وإنما لأنه قدّم نموذجاً للتعاون والتكامل البناء الذي يستهدف العمل من أجل مصلحة الشعوب وحقها في الأمن والاستقرار والرفاه والازدهار أيضاً.

وإذا كانت قمة تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي انطلقت من أبوظبي في الخامس والعشرين من مايو 1981 وضعت النظام الأساسي للمجلس، والمبادئ التي سار عليها طوال السنوات الماضية؛ بهدف تحقيق التعاون بين دوله الست (دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، و مملكة البحرين، وقطر، والكويت، وسلطنة عُمان) وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، فإن «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» يثبت اليوم أنه قوة إقليمية فاعلة لا يمكن تجاهلها في إدارة تفاعلات المنطقة وأزماتها، حيث تحرص القوى الكبرى على التشاور مع أعضائه ومعرفة تقديراتها للأحداث والتطورات المختلفة التي تشهدها المنطقة، بالنظر إلى ما يقوم به المجلس من أدوار بناءة إزاء كثير من قضايا المنطقة، وإلى ما يتخذه من مواقف ومبادرات تعزز الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وإذا كان نجاح التجمعات الإقليمية يقاس بما تحقّقه من إنجازات، وما تمتلكه من قدرات في مواجهة التحديات، والاستجابة لمطالب شعوبها، فإن «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» يمثل نموذجاً للتجمعات الإقليمية الناجحة والفاعلة وفقاً لهذا المعيار، وذلك للعديد من الاعتبارات المهمة: **أولها**، أنه يجسد الهوية الخليجية المشتركة بين دوله الأعضاء، التي تتمتع في ما بينها بجملة من القواسم المشتركة، كالتاريخ والقرب الجغرافي والعادات والتقاليد، وهي العوامل التي تعزز قوة المجلس، والعلاقات البينية بين أعضائه الست. **ثانيها**، نجاح المجلس في مواجهة مختلف التحديات والأزمات التي واجهته طوال السنوات الماضية، فلم يُبقِ دوله بعيدة عن مظاهر التوتر والاضطراب التي تروج بها المنطقة والعالم من حوله فقط، وإنما تحرك لاحتواء مظاهر الخطر والتهديدات التي قد تواجه أياً من دوله أيضاً، حيث قام بإرسال قوات من درع الجزيرة إلى مملكة البحرين عام 2011؛ لمواجهة حركة الاحتجاج التي اندلعت آنذاك، وإعادة الأمن والاستقرار هناك، كما تضامن المجلس مع دولة الكويت، حيث شاركت قوات من درع الجزيرة في عمليتي «تحرير الكويت» ضمن قوات التحالف الدولي عام 1991، و«الصمود بالكويت» عام 2003، وذلك تأكيداً لمبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول المجلس. وحينما استولى الحوثيون على السلطة في اليمن، كان دور مجلس التعاون فاعلاً في إدارة هذه الأزمة: سياسياً وعسكرياً وإنسانياً؛ من أجل ضمان وحدة اليمن وعودة الأمن والاستقرار إليه. **ثالثها**، نجاح المجلس في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها على المستويات كافة، فسياسياً استطاع أن يتبنّى مواقف موحدة في المحافل الدولية تجاه القضايا الخليجية والعربية، واقتصادياً قطع مرحلة متقدمة على طريق السوق الخليجية المشتركة، وفيما يخص المواطن الخليجي حقق المجلس الكثير من المكتسبات التي تعزز رفاه المواطن الخليجي في حاضره ومستقبله.

ومن منطلق إيمانها بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضرورة العمل على تفعيل دوره، تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- على تعزيز مسيرة التكامل الخليجي، والمشاركة بفاعلية في أي تحرك أو جهد يعزز هذا الهدف؛ من أجل الحفاظ على المكتسبات التنموية التي تحققت لشعوب دول المجلس والدفاع عنها ضد أي محاولات لزعزعة أمنها واستقرارها.

أبوظبي عاصمة للبيئة العربية

تتوجهاً لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، ومبادراتها المميزة للحفاظ على سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، التي حققت من خلالها قفزات نوعية في أدائها البيئي، قامت «الأمانة العامة لمنظمة المدن والعواصم الإسلامية» بالتعاون مع «مركز التعاون الأوروبي-العربي»، مؤخراً باختيار أبوظبي «عاصمة للبيئة العربية 2015». ووفق التصنيف الصادر عن الجهتين، فقد تقدمت الإمارات في العام الجاري 52 مركزاً في التصنيف العالمي وفق مؤشر الأداء البيئي، وجاءت في المرتبة الخامسة والعشرين، بعد أن كانت تحتل المرتبة السابعة والسبعين عام 2012.

هذا التقدم الكبير الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في «مؤشر الأداء البيئي»، يتسق مع جهودها الكبيرة في مجال المحافظة على البيئة، التي من أهمها إطلاق «الاستراتيجية الوطنية للتنمية الخضراء» عام 2012، التي جعلت من التنمية الخضراء مبدأً وجزءاً أصيلاً ضمن رؤاها وخططها المستقبلية، ولاسيما «رؤية الإمارات 2021»، وهذه الخطوة عكست بشكل عملي جدية مساعي الإمارات نحو إدراك أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد ساعدتها بالفعل على إدارة مواردها الطبيعية بكفاءة عالية، وعاد ذلك بالنفع على اقتصادها الوطني وعلى مؤشراتها البيئية على حد سواء.

وقد كانت هذه الخطوات ركيزة أساسية وراسخة للسياسة التنموية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ عهد المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ويسير على نهجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، الذي أطلقت الدولة في عهده عدداً من المبادرات من أجل بناء مجتمع آمن واقتصاد قوي قادر على التنافس عالمياً ينعم ببيئة مستدامة، ويكون قادراً على تطويع الممارسات الاقتصادية، بما يتوافق مع المعايير العالمية لحماية البيئة.

وإيماناً بأهمية العنصر البشري ودوره المحوري في هذا الإطار، فقد أطلقت الإمارات الكثير من حملات التوعية لأجيال الناشئة والشباب؛ لتعريفهم بأسس الحفاظ على البيئة، وقد كان لمؤسسات التعليم نصيب مهم في ذلك، ويمكن هنا الإشارة إلى دور «مجلس أبوظبي للتعليم»، الذي ينفذ الكثير من المبادرات التي تقضي بتحفيز الطلاب على تبني السلوكيات الصديقة للبيئة، مثل مبادرة «برنا وبحرنا»، التي إلى جانب دعمها قيمة العمل التطوعي لدى الطلاب، فهي تحفزهم على تحمّل المسؤولية تجاه المحافظة على البيئة وسلامتها، وتشجعهم على ابتكار حلول بيئية، يمكن تحويلها إلى مشروعات وطنية في المستقبل. وفي هذا السياق يجب التأكيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت في مسيرتها الطويلة تلك على الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة؛ من أجل اكتساب الخبرات واستخلاص الدروس بما يعزز تنافسية النموذج التنموي الإماراتي ويضمن استدامته.

ومن خلال ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من نجاحات كبيرة في هذا الشأن، فإنها كرست دورها الريادي في طليعة الدول العربية في الحفاظ على البيئة، واحتلت موقع الصدارة في الكثير من المجالات المرتبطة بذلك، والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، استخدام الطاقة المتجددة والاستثمار فيها بكثافة، وقد كان من أهم العوائد، إضافة إلى ما حققته من مكاسب تنموية وجدوى اقتصادية كبيرة، في شأن تخفيض الإنفاق الحكومي في قطاع توليد الطاقة الكهربائية، وفي شأن تنويع مصادر الطاقة وضمان أمنها أيضاً، أنها تبرع الآن على قمة الأداء البيئي العربي «كعاصمة للبيئة العربية».

مؤتمر جنيف للحوار اليمني.. حسابات الأطراف المشاركة

في الوقت الذي رحبت فيه الحكومة اليمنية بالحوار الأممي حول اليمن في جنيف، طالبت «الحوثيين» بتنفيذ القرارات الدولية السابقة قبل حضور الحوار، أو تأجيل موعد انعقاده، وهو ما دفع محللين للبحث في قدرة الأمم المتحدة على إلزام «الحوثيين» بتنفيذ قرارات «مجلس الأمن الدولي» والدفع باتجاه حل الأزمة هناك.



الله» يدين بالولاء لإيران، وقد وصف مسؤول يمني رفيع المستوى هذا الأمر بقوله: «إن حضور إيران إلى مؤتمر جنيف، إن عقد، غير مرحب به» وأضاف «الدور الإيراني في اليمن دور تخريبي، ونحن لن نحضر مؤتمر جنيف إلا بالتزام «الحوثيين» قرار «مجلس الأمن الدولي» 2216 وغيره من القرارات الدولية» مشيراً إلى أن (خمس عشرة دعوة وجهت لحضور مؤتمر جنيف، منها خمس لدول الخليج العربي، وخمس للدول الدائمة العضوية في «مجلس الأمن»، ودعوة لألمانيا، وأخرى لليابان، وثلاث دعوات لكل من «جامعة الدول العربية» و«مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، و«الاتحاد الأوروبي»).

لكن وزير الخارجية الإيراني لدى اجتماعه بالمبعوث الدولي صرح بأن إيران تؤيد المبادرات من أجل إعادة المجموعات اليمنية إلى طاولة المفاوضات وترى أنه يجب ألا يشارك في الحوار أي بلد آخر، غير الأطراف اليمنية» وهو موقف فسره مراقبون، برغبة إيران في إفشال مخرجات مؤتمر الرياض الأخير، وعقد مؤتمر جنيف في ظل سيطرة «الحوثيين» على صنعاء وباقي المدن اليمنية الأخرى، وفرض الأمر الواقع، واستعادة دورها المفقود في اليمن ثانية، فضلاً عن إصدار قرار بوقف إطلاق النار يتيح لـ «الحوثيين» ولصالح إعادة تنظيم قواتهم وسيطرتهم على اليمن.

لكن مراقبين يرجحون أن الأمين العام للأمم المتحدة لن يتجاهل طلب الحكومة اليمنية بعد إقرار «مجلس الأمن الدولي» بأنها تمثل الشرعية الدستورية للبلاد.

الرسالة التي بعث بها الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تضمنت شرحاً لموقف اليمن من مؤتمر جنيف، وخاصة أن «الحوثيين» لم ينصاعوا حتى الآن لتنفيذ القرارات الدولية، وخاصة قرار «مجلس الأمن الدولي» السابق رقم 2216، فضلاً عن ضرورة توفير ضمانات أممية حيال هذا الموضوع. فالمتحدث باسم الحكومة اليمنية، راجح بادي، أكد «أن الحكومة اليمنية لن تذهب إلى أي حوار من دون وجود ضمانات أو من دون تنفيذ القرارات الدولية السابقة، مشيراً إلى أن موقف الحكومة اليمنية من مؤتمر جنيف يتقاطع مع جميع القوى السياسية التي حضرت مؤتمر «إنقاذ اليمن» في الرياض الذي اختتم أعماله في التاسع عشر من الشهر الجاري، والتي تريد الحصول على ضمانات دولية على الأرض للالتزام ميليشيا الحوثي والرئيس السابق علي عبدالله صالح بأي حل سياسي.

وجهة نظر الحكومة اليمنية والمشاركين في مؤتمر الرياض من مؤتمر جنيف، المقرر عقده في الـ 28 من الشهر الجاري، تتلخص بنقطة محورية، وهي إذا كان قرار «مجلس الأمن» رقم 2216 لم يلزم «الحوثيين» وحليفهم صالح بوقف القتال، فكيف سيلتزمون بنتائج مؤتمر جنيف، وبخاصة أن الأخيرين يواصلون «العدوان داخل الأراضي اليمنية، ومحاولاتهم المتكررة لاستفزاز دول الجوار»؟

بحسب تقارير دبلوماسية، فإن هناك ثمة مساعي تقوم بها إيران بهدف حضور مؤتمر جنيف، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها المبعوث الدولي لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لطهران في الـ 20 من الشهر الجاري، ولقائه وزير الخارجية هناك، محمد جواد ظريف؛ وذلك لتشكيل انطباع لدى الرأي العام الإقليمي والدولي وبين الأوساط السياسية بأن إيران دوراً إقليمياً في المنطقة من جهة، وبسط نفوذها داخل اليمن وترتيب أوضاعه بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها القومية من جهة ثانية. وهو أمر رفضته الأوساط اليمنية، انطلاقاً من أن إيران جزء من المشكلة وليس من الحل، فضلاً عن أن عبدالملك الحوثي زعيم «ميليشيا أنصار

مع استئناف المفاوضات النووية

فرص التوافق بين إيران ومجموعة (1+5) حول القضايا الخلافية

برغم أهمية جولة المفاوضات الجديدة بين طهران ومجموعة (1+5) التي ستستأنف غداً الثلاثاء في فيينا، فإن استمرار الموقف الإيراني المتشدد يقلل من فرص التوافق حول القضايا الخلافية.



إذا أرادت التوصل إلى اتفاق دبلوماسي أكبر مع القوى العالمية يمكن أن ينهي تدريجياً العقوبات، المفروضة على إيران التي تسبب لها مشكلات جمّة.

• استمرار الخلافات بين الجانبين حول الإطار الزمني لرفع العقوبات، ففي الوقت الذي تطالب فيه إيران بسرعة رفع العقوبات، حيث شدد السيد خامنئي في الكثير من التصريحات خلال الأسابيع الماضية على الرفع الفوري لجميع العقوبات المفروضة على إيران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض ذلك، وترى أن موضوع رفع العقوبات ينبغي أن يكون مرتبطاً بتجاوب إيران مع التزاماتها التي حددها الاتفاق الإطار.

• العناصر المتشددة في كل من إيران والولايات المتحدة، يمكن أن تمثل عقبة أمام التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول الـ 30 من يونيو المقبل، فالمحافظون في إيران لا يزالون عند مواقفهم الراضية لتقديم أي تنازلات إضافية للغرب، كما أن الصقور من أعضاء الحزب الجمهوري في الكونجرس الأمريكي ينتقدون سياسة إدارة أوباما، ويتهمونه بالتساهل مع إيران، ويطالبون بفرض عقوبات مشددة ضدها، وإبقاء جميع الخيارات مفتوحة في التعامل معها.

لكل هذه الاعتبارات، فإن جولة المفاوضات الجديدة تعتبر هي الأصعب في مسار المفاوضات، وخاصة أنها تتداخل مع الكثير من أزمات المنطقة، التي تسعى طهران إلى استثمارها والاستفادة منها في هذه المفاوضات.

صرح عباس عراقجي، أحد أبرز المفاوضين الإيرانيين، أن المفاوضات بين طهران والقوى الكبرى لصياغة نص اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الإيراني ستستأنف غداً الثلاثاء في فيينا. وأدلى عراقجي بهذه التصريحات بعد جلسة مناقشات استمرت ثلاثة أيام جرى خلالها «العمل على نص الاتفاق النهائي وملحقاته على مستوى المديرين السياسيين والخبراء». وقال عراقجي «إن المحادثات ستستأنف الثلاثاء المقبل في فيينا». وبرغم أن جولة المفاوضات الجديدة تأتي في وقت حاسم، يسعى فيه الطرفان إلى التوافق بشأن القضايا الخلافية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول الـ 30 من يونيو المقبل، فإن التطورات والمعطيات المحيطة بمسار المفاوضات تشير إلى وجود عقبات عدة في هذا الشأن، لعل أبرزها:

• عودة الخطاب الإيراني المتشدد والمناور، وهذا ما جسده تصريحات المرشد الأعلى علي خامنئي قبل أيام، التي قال فيها: إن طهران لن تقبل «الطلبات غير المعقولة» التي تحاول القوى العالمية فرضها عليها في المفاوضات حول برنامجها النووي. كما استبعد قبول أي «إجراءات مراقبة غير عادية» على الأنشطة النووية، وقال: لا يمكن مراقبة المواقع العسكرية. وتكمن أهمية هذه التصريحات ليس من كونها تأتي من قبل صاحب الكلمة العليا فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ومسار المفاوضات مع الغرب فقط بوجه عام، وإنما لأنها تتعلق بإحدى القضايا الجوهرية في المفاوضات أيضاً، وهي التفتيش على المنشآت النووية، التي لم تحسم بعد، وخاصة أن التفاصيل المتعلقة بالرقابة عليها تركت للمرحلة النهائية من المحادثات، ما يمثل تحدياً كبيراً أمام جولة المفاوضات الجديدة، في وقت تصر فيه الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية على وضع إجراءات تفتيش ملائمة لضمان فعالية الاتفاق النهائي. وهذا ما أشارت إليه بوضوح المتحدثة باسم «الخارجية» الأمريكية، ماري هارف، في مؤتمر صحفي في واشنطن مؤخراً، حيث أكدت أن رفض إيران السماح للمفتشين الدوليين، بقاء علماء الذرة الإيرانيين، سيشكل عقبة في طريق المفاوضات. كما تطالب القوى الكبرى إيران بضرورة تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية

«ذا ناشيونال إنترست»: خمسة قرارات مهمة تحدد مصير القوة العسكرية الأمريكية

أشار روبرت فيرلي، الأستاذ المساعد في «كلية باترسون للدبلوماسية والتجارة الدولية» بجامعة كنتاكي في مقال له في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليها خلال العقد القادم اتخاذ مجموعة من القرارات الحاسمة بشأن مستقبل مؤسستها العسكرية.

3- **عربة المشاة الجديدة:** تحاول الولايات المتحدة استبدال عربة «برادلي» القتالية التي مضى عليها في الخدمة أربعة عقود، وتصنيع مركبة تكون مناسبة للعمل ضمن شبكة من العربات، تتناسب مع العمليات العسكرية خفيفة الوزن. لكن العربات التي تتفوق بقدراتها على برادلي الآن قد تواجه مخاطر أن تصبح ثقيلة ويصعب نشرها، كما أن العربات الأخف وزناً من برادلي تفتقر إلى القدرة على البقاء حتى في البيئة القتالية العادية. ويدور التساؤل حول تصنيع عربة خلال الـ 15 أو الـ 20 عاماً القادمة حول إمكانية محاربة الأعداء، مثل «داعش» أو روسيا.



ذا ناشيونال إنترست

4- **حاملة طائرات الشبح من دون طيار:** هناك صراع يدور بين البحرية الأمريكية والكونجرس وفي البحرية نفسها بشأن مستقبل حاملة الطائرات التي تنطلق منها طائرات الشبح من دون طيار. ويدور الصراع حول استخدام حاملة الطائرات لانطلاق طائرات من دون طيار لجمع المعلومات والاستطلاع والمراقبة أم لانطلاق الطائرات القاذفة بعيدة المدى المتميزة بقدراتها، لكنها مكلفة ومعرضة للمخاطر. ولقيت حاملة طائرات الشبح من دون طيار دعماً من الكونجرس، لكن القدرات الإضافية التي ستمتّع بها حاملة طائرات الشبح من دون طيار تعادل مخاطرها.

5- **الصواريخ طويلة المدى المضادة للسفن:** تخلفت الولايات المتحدة الأمريكية عن منافسيها في نشر الصواريخ طويلة المدى المضادة للسفن. ويفتقر صاروخ «هاربون» الذي تستخدمه حالياً إلى السرعة، والمدى، والقدرة على التخفي، مقارنة بالصواريخ الحديثة التي تستخدمها روسيا والصين والهند. وفي حال نجحت شركة «لوكهيد مارتين» في تصنيع صاروخ طويل المدى مضاد للسفن وسريع، فإن من المرجح استخدامه ضمن سلاح الجو للضربات بعيدة المدى، وصاروخ «أرض-أرض» في الهجمات البرية للجيش الأمريكي، فتطوير الصواريخ طويلة المدى بات ضرورة لمواكبة تطورات الحروب الحديثة.

اعتبر الكاتب أن القرارات اللازم اتخاذها للإبقاء على تفوق القوة العسكرية الأمريكية تتجاوز التساؤلات بشأن الضرورة العسكرية؛ فهي تتطلب مستوى من المداولات المحلية التي أصبحت مفقودة. وأشار إلى أن أكبر خمسة قرارات تواجه «البنجاجون» والأمة خلال العقد المقبل، هي:

1- **استبدال صواريخ «ترايدنت»:** لن تحتاج الولايات المتحدة إلى تصنيع غواصات «إس إس بي إن (إكس)» كي تكون بديلاً لغواصة «أوهايو» النووية حاملة الصواريخ الباليستية حتى العقد المقبل، لكنها تحتاج إلى بديل

لما يعتبره محللون العنصر الأكثر أمناً للثالوث النووي (القاذفات الاستراتيجية، والصواريخ العابرة للقارات، والغواصات الحاملة للصواريخ الباليستية). ومن المنتظر أن يتم إخراج الغواصة أوهايو من الخدمة عام 2029، وفي حال عدم وجود البديل في ذلك التاريخ، فإن قوة الردع النووي للولايات المتحدة الأمريكية ستتراجع. كما أن قوة الغواصة «إس إس بي إن» لا تسهم في أي مهمة سوى الردع لكن البدائل المتاحة: نسخة معدلة من غواصة فرجينيا فئة «إس إس إن».

2- **مقاتلة الجيل السادس:** بعد إنتاج طائرة «إف - 35» بدأت البحرية وسلاح الجو الأمريكي التفكير في امتلاك تقنية الجيل القادم من المقاتلات، وتتضمن إحدى الأفكار البديلة، التخلص من طائرة الشبح كلياً والتركيز على ما يرقى إلى «طائرة المعركة» ذات السرعة ما دون الصوت مثل «إف - 35» التي يمكنها التحكم في مجموعة من الطائرات من دون طيار. وركزت أفكار أخرى على الطائرة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت المخصصة للمعارك الجوية على العكس من مقاتلة «إف - 35». ومن دون شك، فإن نشر الصين وروسيا مقاتلات الجيل الخامس في الجو سيحث الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ خطة أخرى.

استبعاد تغيير سقف الإنتاج في «أوبك»

وتجتمع منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» في الخامس من يونيو المقبل. وفي اجتماعها السابق في نوفمبر الماضي قررت المنظمة عدم خفض الإنتاج، وقاومت دعوات من أعضاء، مثل إيران وفنزويلا لخفض الإنتاج لدعم الأسعار.



رويترز

وأضرت الأسعار المنخفضة بمنتجي «أوبك» الأقل ثراء مثل إيران، ومن المرجح أن يشهد الاجتماع الذي يعقد الشهر المقبل دعوات من عدد من الأعضاء لخفض الإنتاج، لكن حتى المسؤولين في الدول التي ترحب بمثل هذه الخطوة يستبعدون حدوث ذلك.

نقلت وكالة أنباء «مهر» الإيرانية عن وزير النفط الإيراني، بيجن زنگنه، قوله أمس الأحد: إن من المستبعد أن تغير «أوبك» سقف إنتاجها عندما تعقد المنظمة اجتماعها المقرر في يونيو المقبل. ونسبت الوكالة شبه الرسمية إلى زنگنه

قوله: (خفض سقف إنتاج «أوبك» يتطلب توافقاً بين كل الأعضاء، وفي ظل الظروف الحالية، فمن المستبعد أن يتغير سقف إنتاج «أوبك»). وفي الشهر الماضي قال زنگنه: إنه يتعين على «أوبك» خفض سقف الإنتاج اليومي، بنسبة 5% أو نحو 1.5 مليون برميل يومياً.

توقعات بإلغاء دعم الوقود في إيران

قال مستشار وزارة النفط الإيرانية: من المحتمل أن تلغي إيران دعم الوقود لأصحاب السيارات، في خطوة ستخفض إنفاق الدولة، لكنها قد تؤدي إلى إثارة احتجاجات الإيرانيين. ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» عن أكبر نعمة الله، مستشار وزارة النفط قوله «قضية حصص الوقود لم تحسم بعد ولكن الاحتمال كبير ألا يتحدد نظام لخصص الوقود، وأن تحصل السيارات الخاصة من الآن فصاعداً على الوقود بأسعار السوق». وفي الوقت الحالي يحصل السائقون المؤهلون على 60 ليترًا من البنزين في الشهر، بخصم كبير من أسعار السوق. وكان تطبيق نظام بطاقات دفع الوقود في عام 2007 قد أدى إلى أعمال شغب بين السائقين، الذين كانوا من قبل يستطيعون شراء كميات بلا حدود من الوقود الرخيص. وقال نعمة الله «هذه الخطوة تستهدف وقف الاتجار غير المشروع في الوقود وعمليات التهريب، والقرار النهائي سيتخذ على الأرجح خلال الأيام القادمة».



رويترز

على المالية العامة التي تضررت بالفعل من العقوبات الدولية وهبوط أسعار النفط.

مصر تستهدف استثمارات نفطية أجنبية



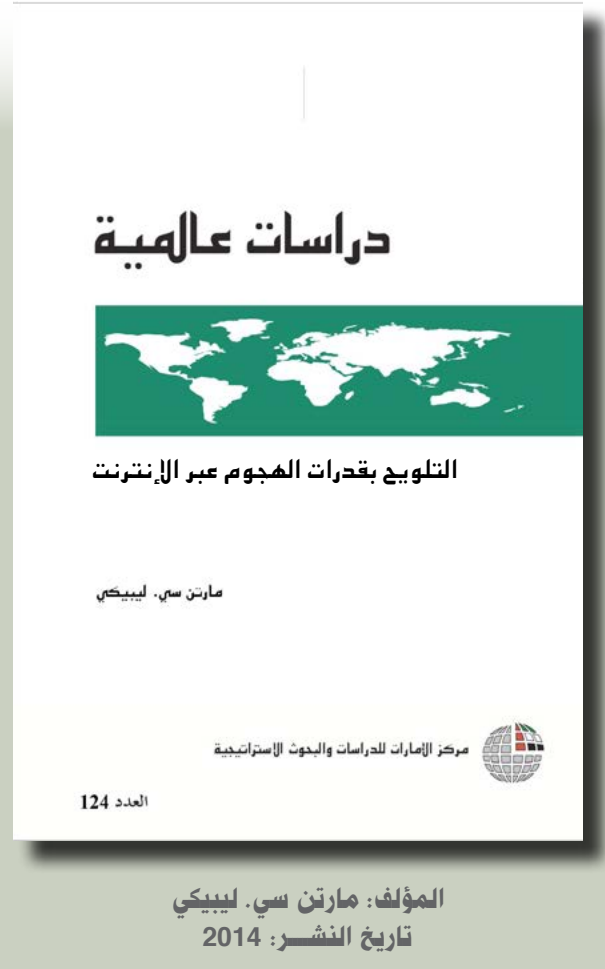
العراق نيوز

قال طارق الملا، رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول أمس الأحد: إن بلاده تستهدف أن تبلغ استثمارات شركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد

نحو 7.1 مليار دولار خلال السنة المالية 2016/2015. وأضاف الملا، أن إجمالي الاستثمارات المتوقعة يبلغ «7.1 مليار دولار مقسمة إلى 4.5 مليار دولار استثمارات بحث وتطوير، و2.6 مليار دولار مصروفات تشغيل». وتسعى مصر جاهدة لزيادة إنتاج النفط والغاز في ظل أسوأ أزمة طاقة منذ عقود بعد أربع سنوات من الاضطرابات. وأدى ارتفاع استهلاك الطاقة وانخفاض الإنتاج إلى تحول مصر من مصدر صاف للطاقة إلى مستورد صاف لها وحدوث انقطاعات متكررة للكهرباء.

وقال الملا: إن استثمارات شركات النفط الأجنبية العاملة في مصر تصل خلال السنة المالية الحالية 2015/2014 إلى «7.4 مليار دولار مقسمة إلى 4.9 مليار دولار استثمارات بحث وتطوير و2.5 مليار دولار مصروفات تشغيل». وتسيطر الشركات الأجنبية على أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز في مصر ومنها «بي.بي» و«بي.جي» البريطانيان و«إيني» الإيطالية و«ديا» الألمانية.

التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت



تشير الدراسة إلى أن القوات العسكرية الأمريكية لم توجد للقتال وكسب الحروب فحسب، وإنما لردعها، وثني الآخرين عن الإعداد لها أيضاً. ويكون الردع ممكناً فقط في حال كان لدى الآخرين فكرة جيدة عما تستطيع القوات العسكرية الأمريكية أن تفعله. ويكمن مثل هذا الإقرار أو الاعتراف فيما يمكن أن تفعله تلك القوات في صلب استراتيجية الردع النووي الأمريكية. لكن قدرات الهجوم عبر الإنترنت تقاوم مثل هذا الطرح لأسباب عدة، ليس أقلها أن آثارها محددة بتفاصيل برامج النظام المستهدف وبنيته وإدارته. كما أنه لم تحدث حرب عبر الإنترنت، بمعنى حدوث هجمات يصحبها تدمير وخسائر في الأرواح مقارنة بالحرب المادية.

وتوضح الدراسة أن كشف العيوب ونقاط ضعف الجهة المستهدفة التي تجعل الهجوم عبر الإنترنت ممكناً هو بمنزلة إخبار الآخرين بشأن كيفية إصلاح هذه العيوب، ومن ثم يقومون بالتخلص منها وتحييدها. وليس من المستغرب أن تعتبر قدرات حرب الإنترنت الوطنية سراً يخضع لحراسة مشددة. ولكن عدم إمكانية استخدام قدرات الهجوم عبر الإنترنت بسهولة لصوغ سلوك الآخرين، لا يعني أنه لا يمكن استخدامها مطلقاً. وتلفت الدراسة النظر إلى أن ثمة تحدياً كبيراً يتمثل في الكيفية التي يجري بها إظهار قدرات الهجوم عبر الإنترنت. إن أوضح طريقة لإظهار القدرة على اختراق نظام عدو ما، هي تنفيذ ذلك عملياً، وترك أثر، مع تمني أن يتم إيصاله إلى صناع القرار. وإذا أمكن تكرار الهجوم بحرية، أو إن كان الاختراق مستمراً، فسيتم إجبار الجهة المستهدفة على الإيمان بقدرة المهاجم على الدخول إلى نظامه في أي وقت من الأوقات. ويجب أن يُجبر ذلك الجهة المستهدفة على إعادة حساباتها بشأن علاقتها بالقوى المهاجمة.

وتذهب الدراسة إلى أن القدرة على اختراق نظام

ليست بالضرورة دليلاً على القدرة على تعطيل ذلك النظام وتدميره؛ فهذا لا يتطلب اختراق مستويات متميزة بدرجة كافية فحسب، بل معرفة كيفية جعل النظام يفشل في أداء المهمات ويبقى كذلك. ولكن قد يكون الاختراق في حد ذاته مروّعاً بما فيه الكفاية إن لم تستطع القيادة المستهدفة تمييز الفرق بين الاختراق والتعطيل التام. ويعتبر تعطيل نظام ما أكثر عدائية وأشد صعوبة من اختراقه؛ فهو يتطلب فهماً لما يجعل النظام يصاب بالفشل. وكذلك، فإن الحصول على النتائج المرجوة يتطلب أيضاً تحديد شكل الهجوم بحيث لا يستطيع الذين يديرون النظام كشف الهجوم وإصلاح الأضرار بسرعة.

وتشير الدراسة إلى أن التلويح بسلاح يدل على ماهية

الحرب. إن المضي إلى الحرب يتطلب التغلب على الكثير من المخاوف الكبرى، وقد تكون الأشباح الرقمية ببساطة مصدراً آخر من مصادر هذه المخاوف.

إن التلويح بالهجوم عبر الإنترنت يمكن أن يؤدي إلى تحذير الآخرين من السعي وراء قدرات تعتمد على النظم الرقمية بصورة عامة، والشبكات بصورة خاصة. وكبديل لذلك التهديد، يمكن التلميح إلى أن المعلومات التي يستخدمها الأعداء المحتملون لاتخاذ قرارات عملياتية أو حتى استراتيجية يمكن إفسادها ومن ثم تكون غير موثوق بها. ولا داعي إلى أن يكون التهديد استباقياً (إن فعلتم كذا...)، فبإمكان الملوّح أن يلمّح إلى أن الهجوم لإفساد البيانات قد وصل إلى هدفه المنشود، ما يعني أنه لا يمكن حتى الثقة بالبيانات الحالية.

لذلك، فإن الكثير يعتمد على ما تستخلصه الدول الأخرى بشأن الدافع وراء التلويح بقدرات الحرب عبر الإنترنت، وتوقيت ذلك التلويح. فإذا كانت الدولة التي تصدر عنها التهديدات صريحة في أنها ستستخدم وسيلة الحرب عبر الإنترنت لتنتقم لتجاوز خطوط حُمر معينة (افتراضاً، وليس بالضرورة، في الفضاء الإلكتروني)، فإن دور التلويح يكون واضحاً إلى حد ما؛ وهو إضفاء جوهر على التهديد. غير أن التوقيت قد يثير تساؤلات، ولا سيما إذا لم تعلم دول أخرى أي شيء جديد عن قدرات الدولة الملوّحة بالتهديد (والتي افترضوا دائماً أنها موجودة) ولكنهم غير متأكدين بشأن الأسباب التي دفعت الدولة المهذّدة إلى الاعتقاد بضرورة التصريح بهذه النقطة. فالسياق مهم، ولعل التلويح بالقدرات لتأكيد تهديد قد تم إعلانه (أو خط أحمر قد تم تحديده أو إعادة رسمه) يثير بضعة تساؤلات عن التوقيت، غير أن التلويح بقدرات فجأة يمكن أن يثير المزيد من هذه التساؤلات. فقد يراه البعض نوعاً من الخداع، كمحاولة للتظاهر بالشجاعة عند اكتشاف أن القدرات عبر الإنترنت لا تؤثر في نفوس الآخرين لسبب وجيه، هو أنها ليست بذلك التأثير.

هذا السلاح، وكيفية استخدامه. ويمكن أن يكون التلويح ضمناً، بحيث يتزك للآخرين أن يحددوا انعكاسات استخدامه. أو يمكن أن يكون صريحاً، حيث يختار الملوّح بالتهديد السياق والتوقيت ليرسل رسالة. ولكي ينجح التلويح بشن هجوم، فقد تتطلب قدرات الهجوم عبر الإنترنت تكرار عمليات استعراض القدرات. وكبديل لذلك، يمكن أن يكون هناك استعراض للقدرة أقل عداء، بحيث يجري التلاعب بالنظام وليس الإضرار به؛ فثمة خيط رفيع يفصل بين الأمرين.

وتتساءل الدراسة: هل بإمكان التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت أن يساعد على ثني الدول الأخرى عن السعي إلى امتلاك قوة التقنية العالية والمتعلقة بالشبكات لمواجهة القدرات العسكرية الأمريكية؟ إن أفضل سبيل للبرهنة على خطر الارتباط بالشبكات هو اختراق النظم العسكرية لإظهار هشاشتها. وفي هذا الصدد، فإن ادعاء المسؤولية عن القيام بهذا الاختراق ليس ضرورياً، فالهدف ليس تأكيد قوة الولايات المتحدة الأمريكية، بل تأكيد ضعف نظم العدو القائمة على الشبكات وانكشافها.

ومن منظور السياسة العامة لم تقل الولايات المتحدة الأمريكية مطلقاً إنها ستستخدم الهجمات عبر الإنترنت، ولكنها لم تقل أيضاً إنها لن تستخدمها. كما أنها لم تجادل بقوة بشأن فكرة أن لها يداً في هجمات «ستكسنت» على منشآت نووية إيرانية. من غير الواضح إذا ما كان بإمكان التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت أن يكبح حماسة الأعداء المحتملين للحرب.

قد تشعر بعض الدول بأن لديها اختياراً محدوداً، بينما ترى دول أخرى أن بإمكانها أن تنجح حتى إن أخفقت نظمها ذات التقنية العالية. ومع ذلك قد تُسقط دول أخرى من حسابها هذه الإمكانية تماماً، معتقدة أن نظمها سيتم فصلها عن بقية العالم. وأخيراً، فإن الجهة المستهدفة يمكن ببساطة ألا تصدق أن لديها نقاط ضعف، لا في وقت السلم، وبالتأكيد ليس في وقت

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم محاضرة حول: «التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية: الواقع والتحديات»

رؤى بناءة حول كيفية الارتقاء بموقعها في التصنيفات الأكاديمية العالمية، وخاصة أن تصنيف الجامعات على المستوى العالمي أصبح اليوم أبرز وسائل تقويمها وإبراز جودتها، سواء من حيث البحث العلمي، أو التدريس، أو التعليم الذي تقدمه، وقد امتد تأثير هذه التصنيفات إلى سوق العمل الدولي؛ إذ يتوقع أن تسعى المؤسسات والشركات العالمية في المستقبل إلى التركيز أكثر على جذب خريجي الجامعات المصنفة في المراتب الأولى.

وحصل الدكتور سعيد الصديقي على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة وجدة في المغرب في مارس 2002، وعمل أستاذاً للعلاقات الدولية في جامعة فاس ما بين عامي 2004 و2012، ثم عمل بالتدريس في «جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا» في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونشر الدكتور الصديقي أربعة كتب، من ضمنها كتاب: «الدولة في عالم متغيّر: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة»، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام 2008، كما نشر العديد من الأبحاث في دوريات عربية ودولية محكمة، في موضوعات تتناول القضايا المعاصرة،

ومنها: الدبلوماسية الجديدة، والهجرة، وأسوار وسياجات الحدود الدولية، والسياسة الخارجية المغربية، والدولة الوطنية، وتأثير وسائل الاتصال الجديدة، والتصنيف الدولي للجامعات، وغيرها، وشارك في مؤتمرات علمية دولية في المغرب وخارجه. كما حصل على «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية» لعام 2015، في مجال الأبحاث المنشورة في الدوريات العربية أيضاً عن بحث بعنوان «الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز»، الذي سبق أن نُشر في مجلة «رؤى استراتيجية»، التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ضمن أنشطته وفعالياته العلمية والثقافية، محاضرة تحت عنوان «التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية: الواقع والتحديات»، سيلقيها الدكتور سعيد الصديقي، الأستاذ المشارك للقانون الدولي العام والعلاقات الدولية في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، يوم الأربعاء المقبل، الموافق السابع والعشرين من مايو 2015، وذلك في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمقر المركز في أبوظبي، و«الندوة عامة».

وستتناول المحاضرة قضيةً على جانب كبير من الأهمية بالنسبة إلى منظومة التعليم والبحث العلمي في عالمنا العربي، وهي موقع الجامعات العربية في التصنيف الأكاديمي الدولي. وستسلط المحاضرة الضوء على المؤشرات والمعايير المعتمدة في تصنيف الجامعات، واستقراء موقع الجامعات العربية في التصنيفات الأكاديمية العالمية، وإبراز أوجه القصور في سياسات الجامعات العربية في مجال التصنيف الدولي، ورصد مواطن الخلل في المعايير المعتمدة في تصنيف الجامعات.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

بإشراف
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
بدعوتكم إلى حضور محاضرة بعنوان:
**التصنيف الأكاديمي الدولي
للجامعات العربية:
الواقع والتحديات**
بإشراف

د. سعيد الصديقي
الأستاذ المشارك في العلاقات الدولية، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا

وذلك في الساعة 7:30 من مساء
يوم الأربعاء 27 مايو 2015
في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مقر المركز بمدينة أبوظبي
لتفصيل الرجاء الحضور مسبقاً على البريد الإلكتروني
confdept@ecssr.ae

هاتف: 4044444، 4971 2، فاكس: 4567 | أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
www.ecssr.ae
يرجى إيراد بطاقة الهوية الحكومية في قاعة الاستقبال

الندوة عامة
(الندوة مفتوحة للجميع)

كما ستتناول المحاضرة طبيعة الانتقادات التي توجهت إلى التصنيفات الأكاديمية الدولية للجامعات، سواء لعدم قدرتها، حتى الآن، على إظهار المراكز الحقيقية للجامعات، أو لعجزها عن التقويم الشامل لمهام الجامعات، ولاسيما ما يتعلق بجودة التعليم والتدريس وخدمة المجتمع، وعدم إنصاف جامعات البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية. ويأتي تنظيم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية هذه المحاضرة انطلاقاً من إيمانه بأهمية العمل على تطوير الجامعات العربية، وتعزيز دورها في رفد مسيرة التنمية والنهضة في الدول العربية، وتقديم